تجربة الحوار اللبناني في سويسرا 2007-2009 حول ازمة الكيان اللبناني

في هذه المداخلة سوف أتكلم باختصار عن اهداف، منهجية و مسار هذه الحوارات ثم انتقل إلى أسباب تجميدها و الظروف التي حالت دون معاودتها مبينا أوجه الشبه بين تلك الفترة و الأوضاع الحالية مناقشا جدوى هذا النوع من الحوارات طارحا بناء على هذه التجربة و مثيلاتها بعض الأفكار التي قد تعيننا على معالجة الإشكاليات والتحديات التي نواجهها .

بداية تذكير سريع بالاوضاع السياسية و الامنية انذاك.
في خريف عام 2006 احتدم الصراع بين الفرقاء اللبنانيين و اقدم التحالف المعارض على الاعتصام في وسط بيروت بعد استقالة وزرائه من الحكومة فاعتبرت غير دستورية لانها تناقض ميثاق العيش المشترك.و **بفعل هذا الصراع السياسي الحاد انقطع التواصل بين الافرقاء اللبنانيين وشهد لبنان المزيد من الانقسامات والشلل في المؤسسات السياسية والحكومية و كاد ت النزاعات تتطور اكثر من مرة الى مواجهات عنيفة .**

في ظل هذه الاجواء التي تنذر باندلاع الحرب الاهلية مجددا بادرت الجمعية السويسرية للحوار- الأوروبي- العربي الإسلامي الى دعوة شخصيات لبنانية يشكلون نموذجاً للتنوع اللبناني على الصعيد السياسي والفكري ويمتلكون صفة التعبير عن القوى السياسية والإجتماعية في لبنان لا التمثيل أو التفويض الرسمي. و هم بحكم مواقعهم السياسية والفكرية فإن لديهم القدرة في التأثير على أصحاب الشأن والقرار يساعدهم في ذلك تواصلهم على الرغم من خلافاتهم السياسية في لقاءات ومناسبات مختلفة خلال العقد المنصرم مما سهل عملية التآلف فيما بينهم.

اسماء الشخصيات المشاركة فهي مع حفظ الالقاب : عارف العبد، عباس الحلبي، علي فياض، غالب محمصاني، رلى نورالدين، جوزف نعمه، فريد الخازن، علي حمدان، انطوان مسرة، غسان مخيبر ورغيد الصلح

أما أهم أهداف تلك الحوارات فكانت

- إعادة فتح قنوات التواصل بين جميع الفرقاء اللبنانيين عبر حوارات هادئة وصريحة
- المساهمة الفعلية في صنع أدوات تسمح للبنانيين بالنمو والتطور والتفاعل الحضاري في إطار دولة عادلة وقادرة، من خلال طرح مقاربات مختلفة للأزمة وإنتاج أفكار خلاقة غير ملزمة توضع في تصرف أهل الحل والربط لإخراج الوطن من هذه الدوامة.

<u>تم التحضير بعناية اهذه الحوارات على اساس مبادئ و منهجية واضحة خطوطها العريضة هي</u>

1- **التركيز على جذور الأزمة اللبنانية. تم الاتفاق مع المشاركين منذ البداية على ان مهمة هذه اللقاءات ليست البحث في الازمة السياسية الطارئة انذاك ولا في اسباب تعطيل الحكومة و لا النظر في الانتخابات الرئاسية و لا المحكمة الدولية بل هي البحث في الاسباب العميقة لعدم الاستقرار السياسي المزمن في لبنان.**

اضافة الى ذلك **ف**أن حل هذه الأزمة يتطلب ظروفاً داخلية وإقليمية ودولية مؤاتية وشروطاً محددة وأطرافاً مفوضة و لأن هذه المجموعة لا تملك التفويض الشعبي أو السياسي لحل هذه الأزمة فقد كانت هذه اللقاءات متواضعة الطموح بمعنى انها لا تسعى لايجاد حل للازمة بقدر ما كانت تسعى لخلق جو من الثقة بين المتحاورين يسمح لهم بالتعبير الصريح عن الهواجس و المخاوف الدفينة و اعادة النظر في الاوهام القاتلة و تاليا السعي

لتفهم الاخر وتعميق التفاهم فيما بينهم و البحث العقلاني في سبل حلحلة العقد المستعصية

.الا ان بعض المشاركين اصروا على عدم إهمال مظاهر الازمة الراهنة فخصصنا أول جلسة من كل لقاء للتداول في الأزمة الراهنة، وكان لذلك أثرين، تنفيس الإحتقان بين المشاركين و التشخيص الواقعي الصحيح لأسباب الأزمة مما يساعد على كشف مواطن الضعف في الصيغة اللبنانية وتركيبة النظام السياسي انطلاقا من الوقائع القائمة.

2- **إنتقاء المشاركين :** لقد حرص المنظمون على انتقاء المشاركين دون الرجوع الى القيادات السياسية للتخفيف من ضغوطات التمثيل الرسمي مع العلم انه كان يتم اطلاع القيادات السياسيةعلى تفاصيل النقاشات.

3- **الابتعاد عن الإعلام والصحافة** للحفاظ على أجواء الصراحة الضرورية لنقاش بناء ومنتج.

4- **الحيادية** : لقد حرص المنظمون على تسهيل عملية الحوار دون السعي للتوصل الى نتيجة معينة تتحكم فيها أجندة ما، كما التزموا بمبدأ الحياد المطلق بين جميع الفرقاء، وقد كان لسويسرا الفضل الأكيد في جعل هذه المبادرة حيادية بإمتياز لأن سويسرا دولة محايدة لا تملك تاريخاً استعمارياً وليس لديها أطماع مشبوهة في المنطقة.

مسار الحوار

عقدت الجولة الأولى من الحوار اللبناني - اللبناني في "مون بلران " في سويسرا بتاريخ 20-21 نيسان 2007. كان الهدف من اللقاء الأول تشخيص طبيعة الازمة والبحث في ميثاق وطني متجدد، لذلك طرح المنظمون على المشاركين سؤالين يشكلان جدلية العلاقة بين الأزمة الداخلية في لبنان وتشابكها مع الوضع الجيو- استراتيجي في المنطقة، وجاءت الأسئلة على النحو الآتي:

1) هل يستطيع اللبنانيون إقامة دولة مدنية تؤمن المساواة بين المواطنين والضمانات لمشروع العيش المشترك أفراداً وجماعات وما هو شكل النظام المطلوب لهذه الدولة؟

2) هل يستطيع لبنان أن يكون دولة مستقلة وما هو شكل هذا الإستقلال وموارده الداخلية والخارجية؟

و طلب من المشاركين الاجابة الخطية عن هذه الاسئلة قبل بدء المناقشات.

و شكل هذا اللقاء مناسبة للتعارف و تبادل الافكار و عرض الاراء المختلفة في القضايا اللبنانية . هذا و قد طرحت في هذا اللقاء مواضيع عدة بهدف تشخيص وتحديد طبيعة الأزمة في بعديها الداخلي والخارجي وفي مضامينها السياسية والمؤسساتية والإقتصادية. وبنتيجة التداولات وبعد أن نجح هذا اللقاء في كسر الجليد بين المتحاورين، أبدى هؤلاء رغبتهم في معاودة اللقاء للتعمق في بحث المسائل التالية:

- صيغة العيش المشترك والميثاق الوطني.

- اتفاق الطائف ومشكلاته وثغراته وأسباب عدم تطبيقه.

- بناء الدولة العادلة والقادرة.

- السيادة والاستقلال.

- العلاقات الخارجية – العلاقة مع سوريا، والحياد شروطه الداخلية والخارجية وطبيعته الايجابية والسلبية.

و أخيرا- سلاح المقاومة.

شكلت هذه المواضيع جدول اعمال اللقاءات اللاحقة.

انعقد اللقاء الثاني في جبل مونبلران في سويسرا ايام 22-23-24 حزيران 2007 حيث تركزت محاور النقاش حول المواضيع التالية:

الموضوع الأول: **تناول انقاذ وصيانة السلم الأهلي** وقد تضمن:

- **أولا: البحث عن المخارج الممكنة لهذه الازمة.**
- **ثانيا: كيفية التعامل مع الأزمة الحالية لتفادي انهيار الوطن.**

الموضوع الثاني:

- طرح السؤال التالي: **أي صيغة وأي دولة نريد؟** بمعنى آخر **أي لبنان نريد؟**. وتطرق هذا الموضوع إلى كثير من المفاهيم والمبادىء التأسيسية ومن جملتها: **الديمقراطية التوافقية، الدولة المدنية، العيش المشترك، السيادة.**

الموضوع الثالث:

- **إصلاح النظام السياسي اللبناني** ويشتمل على مواطن الضعف التي كشفتها الأزمة الراهنة وأسباب عدم تطبيق بعض بنود وثيقة الطائف وما لم ينجز منها لأسباب سياسية وعملية وتضمنت: المجلس الدستوري، إصلاح النظام القضائي، قانون الإنتخاب، والنظام الإنتخابي وتجاوز الطائفية السياسية وتحقيق العدالة الإجتماعية.

عقدت الجولة الثالثة من الحوار اللبناني-اللبناني في سويسرا (في ضواحي العاصمة برن) بتاريخ 17-18-19 آب 2007. ، لمعالجة المواضيع التالية:

<u>الموضوع الأول</u>: النظام الديمقراطي البرلماني والديمقراطية التوافقية. وقد برزت مواقف مختلفة بخصوص هذا الموضوع تبين أن التحدي الفعلي أمام ممارسة الديمقراطية التوافقية هو موازنة بين صحة التمثيل وفعالية الحكم وانفتاح لتطوير الآليات التطبيقية في النظام الديمقراطي.

<u>الموضوع الثاني</u> : العلاقات اللبنانية السورية

نوقشت هذه المواضيع بالعمق على امتداد سنتين ودخل المشاركون في التفاصيل و التقنيات من خلال عدة لقاءات في لبنان. ليس هناك متسع من الوقت لتناول كل المواضيع و لكني ساكتفي بذكر نقطة واحدة اختلف عليها المشاركون و هي تظهر مدى تشابه, الى حد التطابق, طبيعة المعضلة التي كانت تواجه لبنان انذاك و ما نتخبط فيه الان بعد انقضاء ما يقارب العشر سنين.

تم التشديد على ضرورة العيش المشترك والتمسك بالصيغة التوافقية والإلتزام الصارم بالدستور اللبناني واتفاق الطائف كإطار لتطوير النظام السياسي، كما برزت بعض نقاط الاختلاف أهمها: **مفهوم السيادة، أسباب عجز الدولة، السياسات الخارجية وكيفية التعامل مع الخطر الإسرائيلي**.

تحديدا جرى الإختلاف حول توصيف الأزمة وارتباطها بميثاق العيش المشترك، فمنهم من رأى أن استمرار الحكومة بالعمل مع خروج طائفة منها هو ضرب لصيغة العيش المشترك التي تنص على أن لا شرعية لحكومة تناقض العيش المشترك، وأن عدم تطبيق مبدأ المشاركة والمضي بأخذ القرارات دون الاهتمام بمواقف الطرف الاخر يعتبر تمرداً على الصيغة وخرقاً للقانون، وارتأوا أن التوافق والحوار داخل الحكومة هو من يرسخ العيش المشترك فيما يرى آخرون أن انسحاب طائفة من الحكومة قررت الخروج بنفسها عن الإجماع أمر يعتبر انقلاباً على النظام ويأخذ البلاد نحو فدرالية الطوائف معتبرين أن هذا الامر يمس بالعمل الديمقراطي القائم على الأقلية والأكثرية، ويؤثر على عمل الحكومة بحيث أن الأقلية لا تدع الأكثرية تحكم وفقاً لمبادىء الديمقراطية والعيش المشترك.

ورأى البعض أن السلاح والتعصب يهددان صيغة هذا العيش المشترك ويخلق بين الطوائف انعداماً في الثقة بينما يجد الطرف الآخر أن المقاومة وسلاحها يحميان صيغة لبنان. كما اختلف الحاضرون على اتخاذ قرار

الحرب الذي اتخذته طائفة بمفردها باعتبار أنه خروج عن مبادىء العيش المشترك.

تأجيل و من ثم تجميد الحوارات

وبناءً على جدول الإعمال الذي نوقش في أول لقاء، تم الاتفاق على معاودة اللقاء مرةً رابعة من أجل البحث في السياسة الدفاعية اللبنانية المتكاملة اي تم استبدال كلمة سلاح المقاومة لئلا يشعر احد الاطراف بالاستهداف و من اجل التركيز على الغاية التي يتفق عليها كل المشاركين و حصر البحث في الوسائل.

تم تأجيل هذا اللقاء مرات عدة لأسباب تنظيمية و اخيرا استقر الرأي على تنظيمه في 14 و 15و 16 نيسان 2008 إلا إننا بلغنا بضعة ايام قبل انعقاد هذا اللقاء من أحد المشاركين عدم الرغبة في التحاور و بحث هذا الموضوع خارج الأطر الدستورية أو الرسمية في لبنان أي خارج البرلمان أو طاولة الحوار اللبناني فيما لو أعيد تنظيمه ايا كانت التسميات و المقاربات

فاستعضنا عن هذا اللقاء في سويسرا بلقاء في بيروت ضم كل المشاركين لشرح هذا القرار. بعد بضعة ايام جرت احداث 7 ايار التي تعتبر الاكثر خطورة و عنفا بين اللبنانيين منذ انتهاء الحرب الاهلية مما زاد من تعقيد الامور بين المتحاورين وادى الى تعليق اللقاءات.

ثم كان اتفاق الدوحة فانتخابالعماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية و اعادة احياء طاولة الحوار برعايته. فطرحنا عليه معاودة حوارات ما يسمى الصف الثاني بغية توفير شبكة امان للحوار الوطني يتم من خلالها تلافي الاصطدام بحائط مسدود يعطل نهائيا الحواراو يساهم في اختبار افكار جديدة قبل طرحها على الزعامات السياسية. الا ان الرئيس رفض هذا الاقتراح فتوقفنا عن متابعة سلسلة الحوارات على اعتبار اننا نريد مساندة اطر الدولة لا منافستها.

و ماذا بعد؟

هل ذهب هذا الجهد سدى؟ هنا اود ان استشهد بتجربة الطائف فقد تم انذاك اقتناص ظرف دولي استثنائي لا بل تاريخي تمثل بانهيار الاتحاد السوفيتي و ما نجم عن ذلك من تداعيات ولكن لولا العديد من الحوارات التي جرت على امتداد سنوات الحرب الاهلية لعبت دورا مفيدا في وضع اسس الحل لما تمكن المشاركون من التوصل الى اتفاق و انهاء تلك الحرب و استغلال فرصة كهذه قلما تتكرر.

مما لا شك فيه ان هذه الحوارات كانت مناسبة جدية لبناء تفاهمات بين اللبنانيين و اكتشاف اماكن الالتقاء و الاختلاف فيما بينهم . اما ميزة تلك الحوارات الاساسية فهي استمرارها و احرازها تقدما نوعيا في التقريب بين اللبنانيين تم التعبير عنه في اوراق مشتركة يمكن الافادة منها لتصحيح الخلل في الدولة و اعادة تفعيل المؤسسات . الا ان النجاح الفعلي للحوار مرتبط بتوافر القرار السياسي و ارادة الحل و هي لم تتوفر بعد لا بل اننا ما زلنا نعيد انتاج نفس الازمة و نفس الخطاب و المهاترات السياسية منذ ذلك الوقت لغاية الان. لم يتغير المشهد السياسي اللبناني و لم نتقدم خطوة واحدة. و السبب الحقيقي هو ارتهان الفرقاء لتحالفات دولية مشبوهة او مصالح اقتصادية كبرى او مارب شخصية صغرى.

لذلك قبل الاقدام على معاودة الحوار لا بد من توفر الشروط التالية و في حال لم تتوفر يبقى الحوار تنظيرا اكاديميا لا يجدي و لا ينفعز أما الشروط فهي:

1- ان يكون المشاركون و من يمثلون متحررين من التبعيات يضعون نصب اعينهم المصاحة العامة
2- متساوين على طاواة الحوار دونما استقواء بالسلاح او العدد او القوى الخارجية
3- معترفين باختلاف الاخر و يتبادلون الاحترام دونما تخوين او اقصاء او تفرد

يبدو ان هذه الشروط ما زالت بعيدة المنال و شبه مستعصية من اجل انجاز حوار على الصعيد الوطني بالمقابل هناك بوادر تغيرات جذرية داخل المجتمع اللبناني بدأت تظهر ابان ازمة النفايات و ما تلاها من ازمات معيشية خانقة و فضائح مدوية اثبتت لشريجة واسعة من اللبنانيين ان الفئة الحاكمة لا تملك ادوات الحل لا بل انها تعيق عملية التوصل الى الحل المنشود و هي عاجزة عن تجاوز تناقضاتها و فض تنازعها . لذلك قد يكون الاجدى العمل على مستوى المواطن و مشاركته المباشرة في صناعة ادوات بناء الدولة التي تحمي مصالحه و حقوقه و تجسد ارادته في العيش المشترك الكريم مع بقية اللبنانيين و ذلك عبر حوارات على المستوى المحلي المناطقي التي تتفاعل في مؤتمر وطني يرسم خطوط المستقبل و يحدد مرتكزات الاصلاحات السياسية و يخرج لبنان من دوامة الازمات المتكررة. و قد تكون هذه المقاربة المدخل الصحيح لتصالح اللبنانيين و اعادة بناء دولة القانون و المؤسسات على مرتكزات ثابتة.

و شكرا